الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 5064 | الثلاثاء | 23 جمادى الآخرة 1446 هـ | 24 ديسمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

انطلاق المنتدى الكويتي - العماني وتتواصل فعالياته أربعة أيام

وزيرا التجارة الكويتي والعماني يؤكدان أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة

توقيع اتفاقية شراكة بين «معاون» العمانية و«الخدمات العامة» الكويتية لتمتين الروابط الاقتصادية بين القطاعين الخاصين في الكويت والسلطنة

ثلاث جلسات حوارية تناقش الصناعات التحويلية وتكامل سلاسل الإمداد والتطوير العقاري والفنادق الفاخرة والأمن الغذائي

العجيل : توحيد السياسات وتسهيل حركة التجارة والاستثمار وتوسيع قواعد الابتكار وريادة الأعمال بين دول المجلس

وزيرا التجارة الكويتي والعماني خلال افتتاح المعرض المصاحب للمنتدى

من أجواء المنتدى الكويتي العماني

سلطنة عمان تمثل محطة مهمة في رحلة السفن الكويتية المتجهة إلى شبه القارة الهندية

أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي خليفة العجيل ونظيره العماني قيس اليوسف أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين على نحو يعزز التنمية المستدامة فيهما.

وقال الوزير العجيل في كلمته خلال انطلاق المنتدى والمعرض الاقتصادي الكويتي - العماني الذي انطلق في الكويت أمس الاثنين "إننا حريصون على أن تنسجم جهود الوزارة والجهات الحكومية مع الرغبة السامية بتعزيز أواصر التعاون والتبادل التجاري مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

وأضاف أن التوجيهات السامية تؤكد ضرورة توحيد السياسات وتسهيل حركة التجارة والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وتوسيع قواعد الابتكار وريادة الأعمال بين دول مجلس التعاون.

وتابع أن "اجتماعنا (في المنتدى) يعتبر ترجمة لهذه التوجيهات السامية بقصد تحقيق الرخاء والرفعة لدول وشعوب الخليج العربي لافتا إلى أن العلاقات بين دولة الكويت وسلطنة عمان قديمة ومتأصلة الجذور ويظهر ذلك جليا في التعاون الذي ساد بينهما خلال فترة التجارة البحرية التي ازدهرت في الماضي".

وذكر أن سلطنة عمان تمثل محطة مهمة في رحلة السفن الكويتية المتجهة إلى شبه القارة الهندية وغيرها من البلدان ومن هذه النقطة انطلقت ونشأت علاقات تجارية تاريخية ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا.

العلاقات والأواصر بين الشعبين

وبين أن العلاقات والأواصر بين الشعبين الكويتي والعماني تتجاوز العلاقات التجارية بل تمتد إلى ما هو أعمق بكثير من ذلك مضيفا "فالماثل أمامكم درس في المدارس العمانية ابان أحداث غزو النظام العراقي البائد لدولة الكويت عام 1990 حينها احتضنتنا قلوب العمانيين ومنازلهم لتكون بلدنا الثاني بعد الكويت".

وأفاد الوزير العجيل بأنه "مع نشأة مجلس التعاون الخليجي وتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس في 11 نوفمبر 1981 تعززت العلاقات الاقتصادية وتأسست قواعد منظمة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين امتدت إلى يومنا هذا".

شريكا استراتيجيا لسلطنة عمانبدوره أكد وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بسلطنة عمان قيس اليوسف في كلمته إن دولة الكويت تعتبر شريكا استراتيجيا لسلطنة عمان لافتا إلى العزم على توطيد العلاقات الاقتصادية وفق توجيهات القادة وتعزيز مجالات التعاون التجارية والاستثمارية في القطاعات ذات الأولوية التي من شأنها أن تساهم في توفير فرص العمل وتعزز التنمية المستدامة في البلدين.

وأعرب اليوسف عن "التطلع في هذا المنتدى - الذي يستمر أربعة أيام - للتركيز على فرص التعاون التجاري والاستثماري المشترك وزيادة حجم التبادل التجاري وتبادل الخبرات والمعرفة وبناء شراكات استراتيجية بين الشركات ورجال الأعمال".

وأضاف أن المنتدى يهدف إلى الاطلاع على تطورات مجال التصدير والتعريف بالبيئة الاستثمارية وتعزيز التعاون في الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي والسياحي واللوجستي وقطاع الأمن الغذائي.

وأشار إلى أهمية العمل على التكاملية بين البلدين لتحقيق أهداف (رؤية عمان 2040) ورؤية (كويت جديدة 2035) خصوصا في قطاعات التجارة والصناعة والاستثمار آملا أن يتم تعزيز التبادل التجاري والاستثمار بين البلدين "وأن تحظى المنتجات العمانية بفرص وأولوية في دخول السوق الكويتي والعكس".

اليوسف : العمل على التكاملية لتحقيق «رؤية عمان 2040» و«كويت 2035» خصوصا في قطاعات التجارة والصناعة والاستثمار

مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية يعتبر أكبر مشروع استثماري مشترك بين البلدان

وذكر "هذا اللقاء يشكل فرصة ليؤدي القطاع الخاص دوره المنشود "ونؤكد كحكومة استعدادنا لتوفير كل الإمكانات المطلوبة" مشيرا إلى جهود الحكومة العمانية وبالشراكة مع القطاع الخاص لتسهيل رحلة المستثمر من خلال (صالة استثمر في عمان) التي وجدت لتقدم أفضل التجارب للمستثمرين.

وقال اليوسف إن مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية يعتبر أكبر مشروع استثماري مشترك بين عمان والكويت تشارك فيه 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 50 مؤسسة عمانية تمثل قطاعات الأغذية والصناعات الحرفية والتقنية وغيرها.ويتضمن المنتدى ثلاث جلسات حوارية رئيسية تناقش موضوعات الصناعات التحويلية وتكامل سلاسل الإمداد والتطوير العقاري والفنادق الفاخرة والأمن الغذائي إلى جانب تنظيم لقاءات ثنائية بين الشركات ورجال الأعمال من البلدين سعيا لإقامة شراكات استراتيجية وتحقيق التكامل في إطار (رؤية عمان 2040) ورؤية "كويت جديدة 2035"

ويهدف (المنتدى الاقتصادي العماني الكويتي) إلى زيادة حجم التبادل التجاري وتبادل الخبرات والمعرفة وبناء شراكات استراتيجية بين الشركات في البلدين إضافة إلى الاطلاع على تطورات مجال التصدير والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة لتوسيع مجالات التعاون والاستثمار المتبادل.

توسيع آفاق التعاون

وعقب افتتاح المنتدى تم توقيع اتفاقية تعاون بين شركة (معاون) العمانية وشركة (الخدمات العامة) الكويتية بهدف تعزيز التعاون المشترك في عدة مجالات في إطار تعزيز الروابط الاقتصادية وتوسيع آفاق التعاون بين القطاعين الخاصين في دولة الكويت وسلطنة عمان بما يعود بالنفع على اقتصاد الدولتين.

وعلى هامش المؤتمر افتتح الوزيران المعرض المصاحب للمنتدى الذي آملا التوسع في تنمية العمل المشترك بين البلدين الشقيقين وفق تطلعات وتوجيهات قيادتي البلدين الشقيقين.

لإثراء التجربة المصرفية وتقديم أفضل الخدمات

«الوطني» يوفر خدمة المدفوعات الخليجية الموحدة «آفاق» عبر الموبايل

المطوع : نسعى لمواكبة الاحتياجات المتغيرة لعملائنا والارتقاء بتطلعاتهم إلى أعلى المستويات

عبد الله المطوع

التحويل يتم إلى عملة البلد المستقبل شرط أن يكون البنَك المستفيد مشتركا بشبكة "آفاق"

في إطار حرصه على إثراء التجربة المصرفية لعملائه وتوفير أفضل الخدمات الرقمية المبتكرة التي تلبّي احتياجاتهم وتساعدهم على إتمام كل معاملاتهم بسرعة وسهولة، أعلن بنك الكويت الوطني عن توفير خدمة المدفوعات الخليجية الموحدة «آفاق» عبر خدمة الوطني عبر الموبايل، لتنفيذ الحوالات المالية بعملات دول مجلس التعاون الخليجي المحلية.

وآفاق هو نظام مدفوعات إقليمي مقدم من شركة المدفوعات الخليجية ويهدف إلى تنفيذ الحوالات المالية بشكل سريع بعملات دول مجلس التعاون الخليجي المحلية وبتكاليف منخفضة ضمن بيئة آمنة ومستقرة من خلال ضمان خصوصية الربط بين نظام آفاق والبنوك المركزية الخليجية عبر شبكة خطوط مغلقة خاصة وآمنة.

كما أنه يقدم مستوى عال من الحماية وأمن البيانات في نظام المدفوعات من خلال إدارة الشهادات الرقمية وتوفير خدمة البنية التحتية للمفاتيح العامة (PKI)، وتتيح هذه الخدمة أيضا إصدار وإدارة الشهادات الرقمية لضمان سرية وسلامة البيانات المنقولة عبر مدفوعات آفاق.

عمليات إدارة الثروات

وبهذه المناسبة قال رئيس تحويل الأموال وعمليات إدارة الثروات في بنك الكويت الوطني عبدالله المطوع: «يوفر نظام «آفاق» تطبيق لوائح وأنظمة تشغيلية بمعايير عالمية متطورة وذلك تماشياً مع سعي البنك المتواصل من أجل مواكبة الاحتياجات المتغيرة لعملائه والارتقاء بتطلعاتهم إلى أعلى المستويات وكذلك العمل على تلبية تفضيلاتهم في إطار حرصه الدائم على تقديم أفضل المنتجات والخدمات وأكثرها تطوراً».

وأوضح المطوع أن خدمة «آفاق» متاحة من خلال تطبيق الوطني بسعر صرف تنافسي، حيث تتيح الخدمة التحويل من حساب العميل بالدينار الكويتي إلى عملة خليجية أخرى (عملة البلد المستقبل)، على أن يكون البنكَ المستفيد مشترك بشبكة آفاق، مشيراً إلى أن العملات المشمولة في نظام آفاق هي الدينار الكويتي والدرهم الإماراتي، الدينار البحريني، الريال السعودي والريال العماني.

وأضاف أن الوطني يُعد أول البنوك التي أدخلت أحدث التقنيات في مجال المدفوعات والتحويلات الفورية في الكويت عبر قنواته الرقمية التي تشمل خدمة الوطني عبر الموبايل وعبر الإنترنت وخدمة الوطني عبر الإنترنت للشركات، والتي ساهمت في توسع حجم المعاملات العابرة للحدود.

يذكر أن بنك الكويت الوطني عزز تواجده في الأسواق الإقليمية الرئيسية من خلال تقديم خدمات مصرفية رقمية مميزة، أصبحت تلبي احتياجات العملاء بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، ما ساهم في ترسيخ مكانة البنك كعلامة تجارية تتميز بأعلى مستويات الثقة.

ويهدف بنك الكويت الوطني من خلال برنامج الوطني عبر الموبايل إلى إتاحة فرصة آمنة للعملاء لإدارة الأموال بكل سهولة وفي أي وقت، حيث يسمح للعملاء القيام بالمعاملات المصرفية المختلفة ومنها فتح حساب جديد، الاطلاع على المعاملات التي تمت على الحساب والبطاقات الائتمانية، الاطلاع على مجموع نقاط مايلز الوطني ونقاط برنامج مكافآت الوطني، سداد مستحقات البطاقات الائتمانية والفواتير الإلكترونية المختلفة، تحديد مواقع فروع الوطني ومواقع أجهزة الوطني للسحب الآلي وأجهزة الإيداع النقدي في الكويت، فضلاً عن تقديم طلب كشف حساب وتحديث البيانات كما يوفر أرقام هواتف للتواصل مع عملائه خلال سفرهم إلى خارج الكويت، وذلك لمساعدتهم والرد على استفساراتهم المصرفية.

في إطار دعمه لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»

«KIB» يحذّر من مخاطر مشاركة المعلومات الشخصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي

محمد الصراف : الاحتيال الإلكتروني يشكل تهديدا متزايدا لعملاء البنوك بلجوء المحتالين إلى أساليب مخادعة لاستدراج الأفراد

جدّد بنك الكويت الدولي "KIB" تحذيره لعملائه من مخاطر مشاركة المعلومات الشخصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية الأخرى، مشدّدًا على أهمية توخي الحيطة والحذر عند التعامل مع أي جهة تطلب معلومات سرية. ويأتي هذا التحذير ضمن جهود البنك المستمرّة لحماية بيانات عملائه وضمان سلامة وأمانِ معلوماتهم الشخصية والمالية، ودعما لحملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع البنوك المحلية.

وقال مساعد مدير وحدة مكافحة الاحتيال في KIB، محمد الصراف: "إن الاحتيال الإلكتروني عبر ما يُعرف بالهندسة الاجتماعية قد أصبح يشكّل تهديداً متزايداً لعملاء البنوك، حيث يلجأ المحتالون إلى أساليب مخادعة لاستدراج الأفراد لمشاركة معلومات شخصية وحسّاسة مثل كلمات المرور ورموز التحقق بهدف سرقة بياناتهم، مما يعرّض حساباتهم المصرفية للخطر ويؤدي إلى وقوعهم ضحية لعمليات احتيالية".

وأضاف أن الهندسة الاجتماعية تعتمد على استغلال ثقة الأفراد الزائدة، أو شعورهم بالاستعجال، حيث يلجأ المحتالون إلى تقمّص شخصيات تمثّل جهات موثوقة، مثل موظفي البنوك أو المؤسسات الحكومية، بهدف إقناع الأفراد بتقديم معلوماتهم الشخصية والمصرفية، إذ قد تتّخذ هذه الأساليب الاحتيالية أشكالاً متعددة، بما في ذلك مكالمات هاتفية مزيفة أو رسائل بريد إلكتروني مشبوهة، تطلب من الأفراد الإفصاح عن بيانات حسّاسة، بذريعة تحديث الحسابات أو التحقق من المعاملات.

اتخاذ خطوات وقائية

ودعا الصراف العملاء إلى ضرورة اتخاذ خطوات وقائية لحماية بياناتهم، بما في ذلك التأكد من موثوقية الروابط الإلكترونية قبل الضغط عليها، وتجنب تقديم المعلومات الشخصية أو المصرفية لأي جهة تطلبها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الرسائل غير الموثوقة.

كما أوصى بأهمية مراجعة الحسابات بانتظام للكشف عن أي نشاط مشبوه والإبلاغ عنه فوراً، مشيراً إلى أن البنك يوفر خدمة عملاء متاحة على مدار الساعة لمعالجة أي حالات اشتباه في عمليات الاحتيال، ما يعكس التزامه بأعلى معايير الأمان لحماية بيانات عملائه.

كما أشار الصراف إلى أهمية اتباع الإرشادات الخاصة بالأمان الرقمي، بما في ذلك استخدام تطبيقات الحماية الموثوقة على الهواتف الذكية وتحديثها بشكل دوري، والاعتماد فقط على القنوات الرسمية للبنك للحصول على المعلومات أو الخدمات المصرفية، إلى جانب تفعيل خدمة الإشعارات لمتابعة أي معاملات تجري على حساباتهم لحظياً، لتمكينهم من الكشف المبكر عن أي نشاط غير مصرح به.